

الإحكام لابن حزم

حديث النبي A بأبي بكر وعمر وكإنكار عمر أن ابن الحصين إذ ذكر حديث الحياء على من عارضه بما كتب في الحكمة وكقول أبي هريرة إذا حدثك عن النبي A فلا تضرب له الأمثال في حديث الوضوء مما مست النار .

ووجدنا ابن عباس لم ينكر على عكرمة مخالفته له في الذبيح ولم ينكر أبو هريرة على من خالفه بحديث النبي A في إبطار من أصبح جنباً وجميعهم B هم على هذا السبيل لا ينكر على من يخالفه في فتياه وينكر على من خالف روايته عن النبي A أشد الإنكار .

ولكن أصحابنا يغفر الله لهم ويسددهم أضربوا على الواجب عليهم من تدبر أحكام القرآن ورواية أخبار النبي A واختلاف العلماء ومعرفة مراتب الاستدلال المفرق بين الحق والباطل وأقبلوا على ظلمات بعضها فوق بعض من قراءة طروس معكمة مملوءة من قلت أرايت فقتنوا بجوابات لا دلائل عليها وأفنوا في ذلك أعمارهم فصرفت أيديهم من معرفة الحقائق وظلموا من اغتر بهم والأقل منهم شغلوا أنفسهم في أنواع القياس وتخصيص العلل واستخراج علل لم يأذن بها الله تعالى ولا رسوله ولا يقوم على صحتها برهان فقطعوا أيامهم بالترهات ولو اعتنوا بما ألزمهم الله تعالى الاعتناء به من تدبر القرآن وتتبع سنن النبي A لاستناروا واهتدوا ولاستحقوا بذلك الفوز والسبق وما توفيقنا إلا بالله تعالى .

وقال بعض من قوي جهله وضعف عقله ورق دينه إذا اختلف العالمان وتعلق أحدهما بحديث عن النبي A أو آية وأتى الآخر بقول يخالف ذلك الحديث وتلك الآية . فواجب اتباع من خالف الحديث لأننا مأمورون بتوقييرهم ونحن عالمون أن هذا العالم لو تعمد خلاف رسول الله A لكان كافراً أو فاسقاً وفي براءته من ذلك ما يوجب أنه كان عنده علم يوجب ترك ذلك الحديث ورفع حكم تلك الآية لم يكن عند القائل بهما وبهذا يوصل إلى توقيير جميعهم .

قال أبو محمد وهذا القول في غاية الفساد من وجوه أحدهما أن قائل هذا من أي المذاهب كان أترك الناس لهذا الأصل ويلزمه أن يبيع الخمر تقليداً لسمرة وألا يبيع التيمم للجنب في السفر أصلاً تقليداً لعمر وأن يبيع الثمار قبل أن يبدو